LC/36-WP/2-8
19/10/15

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

اللجنة القانونية – الدورة السادسة والثلاثون

(مونتريال، ٢٠١٥/١١/٣٠ إلى ٢٠١٥/١٢/٣)

البند رقم ٢ من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل العام للجنة القانونية

البند ٧) تحديد ما إذا كانت الطائرة مدنية أم حكومية

(ورقة مقدمة من الولايات المتحدة)

١ - المقدمة

١-١ بما أن هذا البند قد حظي بتأييد عدد من الدول الأعضاء في المجلس، فإن الولايات المتحدة لم تعترض على إدراجه في برنامج عمل اللجنة القانونية. بيد أن ورقة العمل التي قدمتها بولندا وبلغاريا والجمهورية التشيكية وقبرص واليونان وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والمجر بعنوان "تعريف الطائرات الحكومية/المدنية وآثار ذلك على الطيران" (الوثيقة LC/36-WP/2-6) تفترض أن اللجنة تسعى إلى تحقيق "ثلاثة أهداف" وتدعوها إلى النظر في كيفية تحقيق هذه الأهداف. ولا تقتصر هذه الأهداف على صياغة تعريف "للطائرة الدولة" يحظى بتوافق الآراء، بل تشمل "وضع معايير أدق لتحديد الطابع" الحكومي للطائرات و"ضمان اعتراف مجتمع الطيران الدولي بالقواعد ذات الصلة بالموضوع لتحديد وضع الطائرات المستخدمة *في كل رحلة محددة أو مجموعة من الرحلات* (التشديد مضاف)".

٢ - مناقشة

٢-١ نحن لا ندعم هذه الأهداف، ولكن ينبغي للجنة في الحد الأدنى أن تنظر فيما إذا كان يجدر تبني هذه الأهداف قبل أن تنظر فيما إذا كان ينبغي تحقيقها أو في كيفية تحقيقها.

٢-٢ ونحذر أيضاً من بذل أي جهود لتنظيم الطائرات الحكومية من خلال الإيكاو، وذلك لأن اتفاقية شيكاغو "لا تطبق على الطائرات الحكومية." المادة ٣ (أ).

٢-٣ وفضلا عن ذلك، وانطلاقا من التجربة السابقة، فإن من المستبعد جدا أن تتمكن اللجنة من التوصل إلى تعريف "للطائرة الحكومية" يحظى بتوافق الآراء، كما أن إصدار إرشادات من شأنها أن تغير ممارسات الدول الأعضاء تغييرا ملموسا في هذا المجال يعد أمرا أقل ترجيحا بكثير. أما الدراسة الممتازة التي أعدتها إدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية (LEB) (الوثيقة A37 WP / 80) فقد تخطت اختبار الزمن بنجاح. ومن غير المرجح أن يحقق تسخير القوى العاملة الكبيرة المطلوبة لتكرار الدراسة إضافة مادية إلى ما تجمعه الدراسة من حقائق واستنتاجات أو أن يغير توصياتها تغييرا بالغا. ولم تتخذ اللجنة القانونية في دورتها التاسعة والعشرين (وثيقة الإيكاو Doc 9630) أي إجراء، ومن المرجح أن تصل إلى النتيجة ذاتها بعد إجراء أي دراسة جديدة في هذا الموضوع.

٢-٤ وأخيرا، تشجِّع إدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية (LEB) تشجيعاً شديداً على الاهتمام بالبنود المتعددة التي يضمها برنامج العمل والتي ترى المنظمة أنها تتسم بقدر أكبر من الأهمية.

٣ - الخلاصة

٣-١ اللجنة مدعوة إلى التوصية بأن يبقى بند "تحديد ما إذا كانت الطائرة مدنية أم حكومية" على ما يتسم به في الوقت الراهن من الأهمية.

– انتهى –